قدس سره بانه لما عقب في فاتحة القرآن وصفه بالربوبية بوصفه بالملكية ناسب
ان يعقبه كذلك في الخاتمة ق هو المتصرف في الامر والنهي في الامور ربما المراد بالمامور
المنقاد فلا يحتاج الى ان يقال ذكر المامور ربما بطريق التغليب على المنهيين ولا يخفى انه يصدق
على كل رئيس بالنسبة الى اتباعه مع انه لا يسمى ملكا فينبغي ان يقال المتصرف بالامر و
النهي الجاري على التصرف فيه بهما ق وقراء ملك بالتخفيف فيكون مخفف ملك الى … مصدر
مالك على ما في القاموس فانه جعل مصدره مثلثا ق على انه خبر مبتدأ محذوف فهو مرفوع
على المدح كما ان ملك هنا جاز بالرفع والنصب كليهما على المدح اذ لا يحتمل الحال ومنه كما مذهب
ندان اماكي تفعل مجرى فتدبر جازاة على تفعل لكل كلمة لما بعده كما ان وانواع البيت
لكل كلمة لما قبله ق اجرائه مجرى المفعول به يتوهم ان مجرى على وزن سوسى دون
مرضي لتناسب الاواخر وتحقيقه لجعله على وزن مرضي ليدل على ان المفعول به يجري في
هذا المكان بنفسه بخلاف الظرف فانه يجري باجراء المتكلم لانه ليس مذهب نعم لو جعل
مجرى المفعول به مفعولا مطلقا كان الاظهر جعله كموسى فتامل ق على الاتساع اي
التجوز واما جعله مضافا اليه بجعله بمنزلة المفعول به ولم يجعل اضافته الى الظرف بمعنى
في ليكون معنوية بلا تكلف او اتساع لان الاضافة بمعنى في لم يثبت في مذهب جمهور
النحاة كذا ذكره العلامة التفتازاني وفيه انه فليكن بمعنى اللام كما عليه الجمهور في كل ما جعله
غيرهم بمعنى في فيكون حقيقة فالوجه ان يقال من قال به لا ينبغي ان يقول به في مالك يوم
الدين لان الاضافة المعنوية عند الخليل يعود الى تركيب وصفي الا ترى ان غلام
زيد عند الخليل غلام لزيد ومعنى كاتبا لزيد ضرب اليوم اي ضرب في اليوم اي كائن
فيه ولا يصح مالك كائنا في يوم الدين لان الزمان لا يجري به على الجثة والاعيان ولا
توصف به فليكن هذا على ذكر منك منا فيكون ذو النار والمراد باجرائه مجرى المفعول به
تنزيله منزلة المملوك لا ما يعمل فيه المالك وبجعله مفعولا به لولا الاضافة فتنافي جعله
مضافا اليه بالاضافة المعنوية ق او المالك في هذا اليوم على وجه الاستمرار يرجح انه
لا يحتاج هذا التوجيه الى تكلف بخلاف الماضي وليس كذلك لان هذا التوجيه ايضا يحتاج
الى جعل الملك الاستقبالي مستمرا كائنا في الماضي والحال ايضا فهو اعرف في التمحل ق
ليكون الاضافة حقيقة اسم الفاعل اذا كان للاستمرار يصح اعماله نظرا الى اشتماله
على الحال والاستقبال والقابلية نظرا الى اشتماله على الماضي فيصح اضافته فتسمى الاضافة
ق وقيل الدين الشريعة للدين معان اخر يصح الحمل عليه فيفيد … الاحاطة به الرجوع
الى اللغة

الى اللغة ق اما التعظيم او التفرد في التصرف في ذلك الامر فيه او لافادة الوعد والوعيد
لان هذا اليوم ما يليح الى ما يرجع حال الفريقين ق من كونه موجدا لان الرب يقتضي الايجاد
لما تقرر ان المنفي هو الموجد ق على ان الحقيق بالحمد من به الحكم لئلا ينافي قوله لا اله الا هو
منه ولئلا يجعل قوله بل لا يتحقق على الحقيقة سواه لغوا ق فان ترتب الحكم …
على الوصف وان كان يشعر بالعلية لكن لا يوجب ان لا يستحق الحمد سواه وانما يفيد لو
افاد حصر العلية في الوصف فان مثلت الحكم هو تخصيص الحمد به تعالى فتنبيه على الوصف يشعر
بعلية الوصف للحصر والتخصيص … لا يشعر الوصف بطريق المفهوم المخالف على ان
من ليس له هذه الصفة لا يستاهل لان يحمد بل نفس الوصف دل على ذلك فتامل ولكن ان
يجعل اجراء هذه الاوصاف عليه ليتميز بها عن سائر الذوات ويتبين كمال التعيين فيبنى
له ان يخاطبه بتخصيص العبادة والاستعانة وطلب الطريق المستقيم ق والاشعار
من طريق المفهوم فيكون فيه تاكيدا لما صرح به من تخصيص الحمد به واما الدليل
على ما بعده فهو ما صرح به من تخصيص الحمد فمع قوله ليكون دليلا نظرا ق ليكون دليلا على ما
بعده من حصر العبادة بل على ما قبله من تخصيص الحمد ق لبيان ما هو الموجب للحمد الحمد
لان الكون الاعم الجميل الاختياري والوصف الاول يفيد الجميل والثاني والثالث الاختياري
فلا بد من بيان فارق بين الوصف الاول والثاني والثالث حتى يظهر كون الاول بيانا
للموجب دون الاخيرين ولعل ذلك ان السبب للحمد هو الجميل والكون اختياريا هو شرط
سببيته ولكون الاول سببا لا يوجد الحمد بدونه ولكون الثاني شرطا ربما يسقط حيث
يحمد بجعل الغير الاختياري محمودا عليه لتنزيله منزلته كما يحمد على صفات الله الذاتية
ق متفضل بذلك مختار فيه كما انه لا يوصف بالرحمة غير المختار ق والرابع لتحقيق
الاختصاص اي اختصاص الحمد وفيه ان اختصاص الامور به في يوم الدين لا يوجب
اختصاص الحمد به تعالى لجواز ان يحمد غيره تعالى على ما في غير هذا اليوم ق وبتضمن الوعد للحامدين
والوعيد للمعرضين فيه انه لا دخل له فيما هو بصدده من تفصيل ما اجمله سابقا من بيان
وجه اجراء الصفات عليه فذكره كالاجنبي فكان ينبغي ان يقول سابقا واجراء
هذه الصفات للدلالة على … والحث على الحمد والنهي عن الاعراض ليرتبط به هذا القول ق
ثم انه لما ذكر الحقيق بالحمد ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات وتعلق
العلم بمعلوم معين خوطب بذلك صواب كما خوطب ويميز بها صفة صفة والضمير
راجع الى الصفات وبذلك اشارة الى ما رجع اليه الضمير كما اشار اليه بقوله بانه هذا شأنه

Copyright © King Saud University